جودة الإشراف الأكاديمي ودورها في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية: في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية

أ . هاني حسين خليفة مفتاح
محاضر–قسم المحاسبة –جامعة بنغازي
E.mail:alhany1990@gmail.

د. عوض أحمد محمد الرواتي
أستاذ مشارك –قسم المحاسبة –جامعة بنغازي
E.mail : awadalrwaite@ gmail.com

ملخص الدراسة :

هدفت الدراسة إلى قياس دور جودة الاشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية . واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتنفيذ الدراسة ، وتمثل مجتمع الدراسة في طلبة الدراسات العليا بعدد من الجامعات الليبية ، كما تم تحديد حجم العينة احصائيا بعدد 91 طالب تم اختيارهم عشوائيا ، وتم استخدام استمارة الاستبيان كأداة رئيسة في الحصول على المعلومات اللازمة للدراسة . وبعد اختبار طبيعة البيانات واختبار درجة الصدق والثبات في أداة الدراسة تم إجراء التحليل الوصفي لتحديد درجة موافقة المشاركين والانحرافات المعيارية لإجاباتهم وكذلك استخدام الاحصاء الاستدلالي لاختبار البيانات . وتوصلت الدراسة إلى أن الاشراف الأكاديمي على بحوث طلبة الدراسات العليا في الجامعات الليبية تؤثر بصورة مترابطة في مختلف مراحل انتاج البحث العلمي ما يعزز الطرح القائم على الحوكمة الأكاديمية والذي ينظر للاشراف الأكاديمي بوصفه عملية مؤسسية متكاملة وليست علاقة ثنائية بين المشرف والطالب ، ويبدو ذلك واضحا من خلال اختبار الفرضيات الفرعية ، ، حيث أظهرت النتائج وجود علاقات موجبة مابين المتوسطة والمرتفعة بين الاشراف الأكاديمي من ناحية ، وجودة المنهجية البحثية ، جودة وتحليل النتائج وتفسيرها ، جودة الكتابة العلمية والتوثيق من ناحية أخرى .

استنادا إلى نتائج الدراسة يوصي الباحثان بأن تهتم الجامعات الليبية بتبني دليل إجرائي موحد للاشراف الأكاديمي ، وانشاء وحدات دعم منهجي واحصائي داخل الكليات العلمية ، واعتماد معايير لتقييم أداء الاشرافKPis ضمن إطار الحوكمة الأكاديمية ، إضافة إلى تطوير منظومة لتوثيق الكتابة العلمية والتوثيق APA7 .

مقدمة :

يشكّل البحث العلمي أحد الركائز الأساسية لتقدّم المجتمعات وبناء اقتصاد المعرفة، وتُعد برامج الدراسات العليا الحاضنة الرئيسية لإنتاج المعرفة العلمية ، بما تسهم به من إعداد باحثين قادرين على التحليل، والنقد، والابتكار، وتقديم حلول علمية للمشاكل التنموية المعاصرة. وقد أجمعت الدراسات على أن جودة مخرجات البحث العلمي لا تتحدد فقط بقدرات الباحث الفردية، بل تتأثر بدرجة كبيرة بجودة البيئة الأكاديمية الحاضنة، وفي مقدمتها منظومة الإشراف الأكاديمي وما يرتبط بها من سياسات تنظيمية وحوكمية (Alzahrani, 2021; Gohar & Qouta, 2021).

في هذا السياق، يُنظر إلى الإشراف الأكاديمي بوصفه عملية تعليمية ومنهجية متكاملة، تتجاوز الدور التقليدي المتمثل في متابعة إنجاز الرسائل الجامعية، لتشمل توجيه الباحثين منهجيًا، وتعزيز مهاراتهم البحثية، وضمان التزامهم بأخلاقيات البحث العلمي ومعاييره الدولية. وتشير دراسات حديثة إلى أن ضعف الإشراف الأكاديمي أو غياب الأطر المؤسسية المنظمة له ينعكس سلبًا على جودة الرسائل الجامعية، وعلى مستوى الإضافة العلمية التي تقدمها برامج الدراسات العليا (Abu-Saad, 2020; Almarri & Al-Hammadi, 2020).

على المستوى العربي، أظهرت عدد من الدراسات أن جودة الإشراف الأكاديمي تمثل أحد العوامل الحاسمة في تحسين مخرجات البحث العلمي، إلا أن هذه الجودة غالبًا ما تتأثر بجملة من التحديات، من أبرزها الأعباء التدريسية والإدارية على أعضاء هيئة التدريس، وضعف التدريب المنهجي للطلبة، وغياب معايير واضحة لتقييم الأداء الإشرافي (جابر وعبد الله، 2022؛ عبد الحميد، 2023). كما أكدت بعض الدراسات أن تفعيل مبادئ الحوكمة الأكاديمية في إدارة برامج الدراسات العليا يسهم في رفع كفاءة الإشراف وتحسين جودة البحث العلمي بصورة مستدامة (السبيعي، 2023؛ القاسمي، 2022).

أما في السياق الليبي، فتواجه الجامعات تحديات مركبة تتعلق بجودة البحث العلمي ومخرجات الدراسات العليا، من بينها ضعف البنية البحثية، وتفاوت ممارسات الإشراف الأكاديمي، وغياب سياسات حوكمة واضحة تنظّم العلاقة بين المشرف والباحث والمؤسسة الأكاديمية. وقد أشارت دراسات ليبية حديثة إلى أن هذه التحديات أسهمت في تراجع جودة الرسائل الجامعية، وأضعفت قدرة برامج الدراسات العليا على تحقيق أهدافها العلمية والتنموية (الزوي، 2021؛ مفتاح، 2023؛ العوامي، 2022).

وانطلاقًا من ذلك، تبرز الحاجة إلى دراسات تحليلية تطبيقية تسعى إلى فحص دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، ليس فقط من زاوية وصف الواقع، وإنما من خلال توظيف إطار الحوكمة الأكاديمية

بوصفه مدخلًا تفسيريًا يربط بين جودة الإشراف، وكفاءة المخرجات البحثية، والسياسات المؤسسية المنظمة لها. وتأتي هذه الدراسة لتسد جزءًا من الفجوة البحثية القائمة، من خلال تقديم تحليل مقارن يستند إلى بيانات ميدانية، ويسهم في بناء مقترحات تطويرية قابلة للتطبيق، بما يدعم جهود الارتقاء بالبحث العلمي في الجامعات الليبية.

الدراسات السابقة :

تناولت الكثير من الدراسات موضوع الإشراف الأكاديمي وعلاقته بجودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا ، وكذلك فاعلية الإشراف الاكاديمي وعلاقة جودة الاشراف الأكاديمي بالحوكمة المؤسسية في البيئة الليبية وفي البيئات العربية والأجنبية ، ويمكن عرضها على النحو التالي :

في البيئة الخارجية خاصة في الدول العربية ، اهتمت الدراسات بشكل ملحوظ بجودة الاشراف الأكاديمي بوصفه عاملا حاسما في تحسين مخرجات البحث العلمي . فقد أوضحت دراسة Almarri and Al-Hammadi (2020) وجود علاقة إيجابية بين فاعلية الإشراف الأكاديمي والإنتاجية البحثية في جامعات دول الخليج، مؤكدة أن الإشراف الفعال يتطلب سياسات مؤسسية واضحة.

في نفس السنة تناولت دراسة Abu-Saad (2020) جودة الإشراف في التعليم العالي الفلسطيني، وأشارت إلى أن غياب الأطر التنظيمية للإشراف يمثل أحد أبرز معوقات جودة البحث العلمي.

في نفس السياق تناولت دراسة Alzahrani (2021) الجودة في الإشراف على طلبة الدراسات العليا، مبرزة أهمية تبني أطر حوكمة أكاديمية واضحة لتحسين جودة مخرجات البحث العلمي. كما أظهرت دراسات أخرى Saleh and Mustafa (2021) و Elhassan (2020) أن ضعف الإشراف الأكاديمي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتدني جودة الرسائل الجامعية في البيئات الجامعية التي تفتقر إلى سياسات تنظيمية واضحة.

أما دراسة جابر وعبد الله (2022) فقد اهتمت بتحديد معوقات الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا وسبل تطويره، وخلصت إلى أن ضعف المتابعة العلمية المنتظمة، وغياب معايير واضحة لتقييم الإشراف، من أبرز العوامل التي تؤثر سلبًا في جودة مخرجات البحث العلمي.

في حين ركزت دراسة القاسمي (2022) على دور جودة الإشراف الأكاديمي في تعزيز البحث العلمي في الجامعات الإماراتية، مشيرة إلى أن غياب إطار حوكمي واضح للإشراف يحد من استدامة الجودة، حتى في البيئات التي تتوفر فيها الموارد. واتفقت هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة العتيبي (2022) التي أكدت وجود ارتباط موجب بين ممارسات الإشراف الأكاديمي الفعال وجودة الرسائل العلمية.

في سنة 2023 استهدفت دراسة عبد الحميد (2023) قياس العلاقة بين جودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا، معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام استمارة الاستبيان . وأظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الكفاءة العلمية والمنهجية للمشرف وجودة الرسائل الجامعية

في السياق الخليجي، بينت دراسة السبيعي (2023) أن فاعلية الإشراف الأكاديمي تسهم بصورة مباشرة في تحسين جودة البحث العلمي، خاصة عند توفر التغذية الراجعة المنتظمة والتواصل المستمر بين المشرف والباحث . وفي دراسات عربية أخرى، فان الغامدي (2023) وحسن (2024)، أكدا على أن تطوير الإشراف الأكاديمي يتطلب دمجه ضمن منظومة الجودة الشاملة، وربطه بمؤشرات أداء واضحة تضمن تحسين مخرجات البحث العلمي على المدى الطويل.

على الرغم من ثراء الدراسات العربية وتنوعها، إلا أن معظمها اكتفى بقياس العلاقة بين جودة الإشراف والمخرجات، دون الانتقال إلى تحليل مقارن أو بناء نماذج تطويرية مستندة إلى منطق الحوكمة الأكاديمية، في المقابل تميزت بتركيزها على البعد المؤسسي والحوكمي، إلا أن معظمها أُجري في سياقات تعليمية مستقرة، ما يحد من إمكانية تعميم نتائجها على البيئات التي تواجه تحديات هيكلية وتنظيمية، مثل الجامعات الليبية، وهو ما يبرز أهمية الدراسة الحالية.

وفي السياق ذاته، وفي البيئة الأجنبية أكد Gohar and Qouta (2021) أن تحسين جودة الإشراف الأكاديمي يتطلب وضوح الأدوار والمسؤوليات، والالتزام بالمعايير الزمنية والمنهجية.

في البيئة الليبية تناولت الدراسات واقع البحث العلمي وبرامج الدراسات العليا من زوايا متعددة، مع تركيز واضح على التحديات المؤسسية والتنظيمية التي تواجه الإشراف الأكاديمي. فقد هدفت دراسة الزوي (2021) إلى تشخيص تحديات البحث العلمي في الجامعات الليبية، من خلال تحليل واقع البنية التحتية البحثية، والإمكانات البشرية، والسياسات التنظيمية. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن غياب السياسات الواضحة للإشراف الأكاديمي وضعف الدعم المؤسسي يمثلان من أبرز العوامل المؤثرة سلبًا في جودة الرسائل الجامعية ومخرجات البحث العلمي.

في السياق ذاته، سعت دراسة العوامي (2022) إلى التعرف على معوقات الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، مستخدمة استمارة الاستبيان كأداة رئيسة لجمع البيانات من طلبة الدراسات العليا. وأظهرت نتائجها أن المعوقات التنظيمية، وكثرة الأعباء التدريسية على المشرفين، وضعف المتابعة المنهجية المنتظمة، أسهمت مجتمعة في تدني فاعلية الإشراف الأكاديمي، وانعكس ذلك على مستوى جودة البحوث المقدمة.

أما دراسة مفتاح (2023) فقد تناولت جودة برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي، معتمدة على تحليل وثائق وتقارير رسمية. وأكدت الدراسة أن ضعف

تنظيم عملية الإشراف الأكاديمي، وعدم وجود معايير موحدة لتقييم أداء المشرفين، يُعد من أبرز أوجه القصور التي تحد من تحسين مخرجات البحث العلمي.

وفي دراسة أحدث، ركز صالح (2024) على تقييم جودة البحث العلمي في الجامعات الليبية في ضوء معايير الاعتماد، مبرزًا أن الإشراف الأكاديمي غير المنتظم يُعد أحد المحددات الرئيسة لتباين جودة الرسائل الجامعية بين الكليات والجامعات، وأن غياب الحوكمة الأكاديمية الفاعلة يحد من إمكانية تحقيق جودة مستدامة.

يتضح أن الدراسات السابقة في البيئة الليبية ركزت بصورة أساسية على تشخيص الواقع وبيان أوجه القصور، دون الانتقال إلى تحليل العلاقة السببية بين جودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي، أو توظيف إطار الحوكمة الأكاديمية كمدخل تفسيري تحليلي. كما ظهر لنا من العرض السابق اختلافا واضحًا بين الدراسات الليبية والعربية والأجنبية من حيث مستوى التحليل، وطبيعة الأطر التفسيرية المستخدمة، ودرجة توظيف الحوكمة الأكاديمية. ومن هنا تنطلق الدراسة الحالية لسد فجوة بحثية تتمثل في تحليل دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية في ظل الحوكمة الأكاديمية ..

مشكلة الدراسة :

في الوقت الذي تتعدد فيه الدراسات التي تناولت جودة الإشراف الأكاديمي أو واقع البحث العلمي في ليبيا، إلا أن مراجعة الأدبيات تكشف عن فجوة بحثية واضحة تتمثل في ندرة الدراسات التطبيقية التي تسعى إلى تحليل دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، ضمن إطار تفسيري يستند إلى مبادئ الحوكمة الأكاديمية، وبمنظور تحليلي مقارن يستفيد من الخبرات العربية والدولية. ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة الحالية في الحاجة إلى فحص هذه العلاقة بصورة علمية منهجية، تسهم في تشخيص الواقع، وتفسيره، وتقديم مقترحات تطويرية قابلة للتطبيق.

وعلى ذلك يمكننا صياغة السؤال الرئيسي للدراسة :-

ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث ا لعلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم تقسيم السؤال الرئيسي الى الأسئلة الفرعية التالية :-

1. ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في **تحسين المنهجية البحثية**في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية.
2. ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين **تحليل البيانات و النتائج وتفسيرها** في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية.

3. ما دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين **جودة الكتابة العلمية والتوثيق**في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور جودة الإشراف الأكاديمي في تحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية، في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مستوى جودة الإشراف الأكاديمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا.
2. التعرف على متطلبات الحوكمة الأكاديمية في شأن الاشراف الأكاديمي لتحسين جودة البحث العلمي في برامج الدراسات العليا
3. تقديم مقترحات تطويرية مبنية على النتائج الميدانية تسهم في تحسين جودة الإشراف الأكاديمي والارتقاء بمخرجات البحث العلمي.

أهمية الدراسة :

تنبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء الأدبيات التربوية المتعلقة بجودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي ، فهي تعزز وتدعم توظيف **إطار الحوكمة الأكاديمية** كمدخل تفسيري لتحليل العلاقة بين جودة الإشراف ومخرجات البحث العلمي، كذلك فان الدراسة سوف تستعرض الأدبيات العربية والأجنبية وامكانية الاستفادة منها في تطوير دور الاشراف الأكاديمي بما يحقق تحسين في مخرجات البحث العلمي في مجال الدراسات العليا بالجامعات الليبية . كما أن هذه الدراسة سوف تساهم في سد فجوة بحثية تتمثل في ندرة الدراسات التطبيقية التي تناولت علاقة الاشراف الأكاديمي بجودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا ، كذلك

وتتمثل الأهمية التطبيقية للدراسة في إمكانية الاستفادة من نتائجها من قبل إدارات الجامعات وبرامج الدراسات العليا في تطوير سياسات الإشراف الأكاديمية في برامج الدراسات العليا ، كذلك صانعي القرار الأكاديمي عند وضع لوائح تنظيمية تستند إلى مبادئ الحوكمة الأكاديمية. ناهيك عن أعضاء هيئة التدريس والمشرفين الأكاديميين لتحسين ممارسات الإشراف والارتقاء بجودة الرسائل الجامعية، إضافة لطلبة الدراسات العليا من خلال تحسين بيئة الإشراف ودعم جودة مخرجاتهم البحثية.

فرضيات الدراسة :

بناء على مشكلة الدراسة ، والمنهجية المتبعة تم صياغة الفرضية الرئيسة التالية :

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي ومستوى مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية."

وتم اختبار الفرضية الرئيسة للدراسة من خلال صياغة واختبار الفرضيات الفرعية التالية

1. **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة المنهجية البحثية**في رسائل الدراسات العليا بالجامعات الليبية.
2. **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة تحليل البيانات و النتائج وتفسيرها**في رسائل الدراسات العليا بالجامعات الليبية.
3. **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة الكتابة العلمية والتوثيق**في الرسائل العلمية ببرامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

الدراسات العليا بين تشخيص الواقع وإرادة التغيير
جامعة الزاوية
المؤتمر العلمي للدراسات العليا

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي–التحليلي، بوصفه الأنسب لدراسة الظواهر التربوية والاجتماعية، وذلك لوصف واقع جودة الإشراف الأكاديمي وجودة مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية ، وتحليل العلاقة بينهما. كما توظف الدراسة المنطق الاستقرائي في تفسير النتائج واستخلاص المقترحات التطويرية للإشراف الأكاديمي على بحوث ورسائل برامج الدراسات العليا.

- في شأن مجتمع الدراسة ؛ تكون المجتمع من عدد من الجامعات الليبية في كل من طرابلس وبنغازي والزاوية والبيضاء ممثلة بطلبة الدراسات العليا في برنامج الدكتوراه والماجستير وقد تم تحديد حجم العينة بعدد 91طالب .
- في شأن أداة البحث ، تم استخدام استمارة الاستبيان في الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة.
- في شأن تحليل البيانات والمعلومات تم استخدام التحليل الوصفي وذلك بتحديد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والوزن النسبي للإجابة كما تم استخدام التحليل الإحصائي الاستدلالي ، حيث تم استخدام احصائي ارتباط سبيرمان وذلك من خلال الحزمةSPSSللعلوم الاجتماعية الاحصائية .

حدود الدراسة :

للدراسة حدود موضوعية وبشرية ومكانية ، فمن حيث الموضوع تقتصر الدراسة على تحديد وتحليل العلاقة الاحصائية بين جودة الاشراف الأكاديمي وتحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية ؛ ومن حيث الحدود البشرية تمثل مجتمع الدراسة في طلبة الدراسات العليا في برامج الماجستير والدكتوراه ، أما الحدود المكانية فتمثلت في الجامعات الموجودة في مدن طرابلس والزاوية وبنغازي والبيضاء نظرا لكبر حجم مجتمع الدراسة .

وتم تنفيذ الدراسة في خمسة محاور أربعة منها تتناول الإطار النظري للدراسة ، ويتناول المحور الخامس الدراسة التطبيقية لاختبار الفرضيات والوصول لنتائج الدراسة وذلك على النحو التالي :

الإطار النظري للدراسة

المحورالأول : إطارمفاهيم وفلسفة البحث العلمي في برامج الدراسات العليا وو اقعه في الجامعات الليبية .

1-1 مفهوم البحث العلمي في الجامعات ودوره في انتاج المعرفة :

يُعدّ البحث العلمي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها الجامعات الحديثة، وأحد المؤشرات الجوهرية لقياس كفاءة مؤسسات التعليم العالي في أداء وظائفها المعرفية والمجتمعية. إذ لا يقتصر دور الجامعة المعاصرة على نقل المعرفة، بل يتعداه إلى إنتاجها، وتطويرها، وتوظيفها في معالجة الإشكاليات الاقتصادية والاجتماعية والتنموية. وفي هذا السياق، يُنظر إلى البحث العلمي بوصفه نشاطًا منهجيًا منظّمًا يهدف إلى اكتشاف المعرفة الجديدة أو إعادة تفسير المعرفة القائمة باستخدام أدوات وأساليب علمية دقيقة (عبد الحميد، 2023).

وتؤكد معظم الدراسات السابقة أن جودة البحث العلمي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالبنية المؤسسية الداعمة له، وبخاصة برامج الدراسات العليا التي تُعدّ الحاضنة الرئيسة لإنتاج البحوث الأكاديمية الرصينة، سواء على مستوى رسائل الماجستير أو أطروحات الدكتوراه (السبيعي، 2023). كما تشير دراسات حديثة إلى أن الجامعات التي تولي البحث العلمي أولوية استراتيجية تُحقق مستويات أعلى من التصنيف الأكاديمي والاعتراف الدولي (Alzahrani, 2021).

إن برامج الدراسات العليا لها دور كبير في انتاج المعرفة ، فهي تسطر برامج الدراسات العليا الإطار المنهجي الذي يتم من خلاله إعداد الباحثين وتأهيلهم علميًا ومنهجيًا للمساهمة في إنتاج البحث العلمي . وتكمن أهمية هذه البرامج في كونها لا تكتفي بتزويد الطلبة بالمعرفة النظرية، بل تعمل على تنمية مهارات التفكير النقدي، والتحليل العلمي، والقدرة على تصميم البحوث وتنفيذها وفق معايير أكاديمية معترف بها (الغامدي، 2023).

وفي شأن جودة برامج الدراسات العليا بينت دراسة أحمد (2022) إلى أن جودة برامج الدراسات العليا تُقاس بدرجة قدرتها على تحويل الطلبة من متلقين للمعرفة إلى منتجين لها، وهو ما يتطلب توافر بيئة بحثية داعمة تشمل إشرافًا أكاديميًا فعّالًا، وبنية تنظيمية واضحة، ونظم حوكمة تضمن النزاهة والجودة. كما أكدت دراسة (Abu-Saad, 2020) أن ضعف المخرجات البحثية في كثير من الجامعات لا يعود بالضرورة إلى نقص الإمكانات المادية، بقدر ما يرتبط بضعف التنظيم والإشراف داخل برامج الدراسات العليا.

2.1 تطور فلسفة البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية وواقعها في الجامعات الليبية

شهدت فلسفة البحث العلمي في الجامعات والمراكز البحثية تحولًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة، حيث انتقلت من التركيز على الكمّ البحثي إلى التركيز على الجودة والأثر المجتمعي. وأصبح البحث العلمي يُقيَّم اليوم بناءً على معايير متعددة تشمل الأصالة، والمنهجية، وقابلية التطبيق، وليس فقط عدد وكم البحوث المنتجة . (Almarri & Al-Hammadi, 2020).

وفي هذا الإطار، برزت مفاهيم مثل ضمان الجودة، والاعتماد الأكاديمي، والحوكمة الجامعية، بوصفها أدوات تنظيمية تهدف إلى ضبط مخرجات البحث العلمي وتحسين كفاءته. وتؤكد

الزهراني (2020) أن نجاح برامج الدراسات العليا في تحقيق أهدافها البحثية أصبح مرهونًا بمدى التزامها بمعايير الجودة والحوكمة، وعلى رأسها تنظيم عملية الإشراف الأكاديمي.

وعلى الرغم من التوسع الكمي في برامج الدراسات العليا في العديد من الدول العربية، إلا أن هذا التوسع لم يصاحبه تحسن مماثل في جودة البحث العلمي ومخرجاته. فقد أشارت عدة دراسات إلى وجود فجوة واضحة بين الأهداف المعلنة لبرامج الدراسات العليا وبين واقع الممارسة البحثية، خاصة فيما يتعلق بجودة الرسائل الجامعية والنشر العلمي (جابر & عبد الله، 2022).

وفي السياق الليبي، تُظهر دراسة الزوي (2021) أن البحث العلمي في الجامعات الليبية يواجه تحديات مركّبة، من أبرزها ضعف السياسات البحثية، وغياب آليات التقييم والمتابعة، وتفاوت مستوى الإشراف الأكاديمي. كما تؤكد دراسة العوامي (2022) أن برامج الدراسات العليا في ليبيا تعاني من غياب إطار مؤسسي واضح ينظم العلاقة بين المشرف والطالب، ما ينعكس سلبًا على جودة المخرجات البحثية.وتؤكد دراسة Gohar و(2021) Qouta أن هذه التحديات ليست حكرًا على السياق الليبي، بل تشترك فيها العديد من الدول العربية، إلا أن حدّتها تختلف باختلاف مستوى الحوكمة الأكاديمية، ودرجة الالتزام بمعايير الجودة والاعتماد. وتشير الدراسة إلى أن غياب الحوكمة الفاعلة يُضعف من كفاءة الإشراف الأكاديمي، ويؤدي إلى تباين كبير في جودة الرسائل الجامعية.

عليه، يمكن القول إن واقع برامج الدراسات العليا في السياق العربي والليبي يكشف عن حاجة ملحّة إلى تعزيز دور الإشراف الأكاديمي بوصفه عنصرًا محوريًا في تحسين جودة البحث العلمي، في برامج الدراسات العليا. وأن البحث العلمي في برامج الدراسات العليا لا يمكن أن يحقق الجودة المنشودة دون وجود إشراف أكاديمي فعّال، يستند إلى معايير واضحة، ويعمل ضمن إطار مؤسسي محكوم بمبادئ الحوكمة الأكاديمية .

المحور الثاني: الإشراف الأكاديمي في المؤسسات والمركز البحثية.

1-2 مفهوم وأهداف وأشكال الإشراف الأكاديمي :

يُعدّ الإشراف الأكاديمي أحد المكونات الجوهرية في منظومة الدراسات العليا، لما له من دور محوري في توجيه الباحثين وضمان سلامة المسار العلمي للبحث. وقد تطوّر مفهوم الإشراف الأكاديمي في الأدبيات الاجتماعية والاقتصادية من كونه علاقة توجيه تقليدية تركز على المتابعة الشكلية، إلى شراكة علمية قائمة على الإرشاد المنهجي، والدعم البحثي، وبناء القدرات البحثية للطالب (أبو عيطة، 2023).

ويُعرَّف الإشراف الأكاديمي بأنه عملية تفاعلية منظمة بين المشرف والطالب، تهدف إلى دعم الطالب في جميع مراحل البحث العلمي، بدءًا من اختيار المشكلة البحثية، مرورًا بالتصميم المنهجي والتحليل، وصولًا إلى صياغة النتائج وتفسيرها وتوثيقها وفق المعايير العلمية المعتمدة

(محمد، 2023). ويُفهم من هذا التعريف أن الإشراف الأكاديمي لا يقتصر على الرقابة أو التوجيه الإداري، بل يتجاوز ذلك ليشمل الإرشاد العلمي والأخلاقي، وتعزيز استقلالية الباحث وقدرته على التفكير النقدي.

وتتمثل الأهداف الرئيسة للإشراف الأكاديمي في ضمان جودة البحث العلمي، وتنمية مهارات الباحثين، والحد من الأخطاء المنهجية، وتعزيز الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي. كما يسهم الإشراف الفعّال في تقليص مدة إنجاز الرسائل الجامعية، ورفع مستوى الأصالة العلمية، وتحسين فرص النشر في المجلات المحكمة (Saleh & Mustafa, 2021).

وتشير دراسات عربية حديثة إلى أن وضوح مفهوم الإشراف الأكاديمي لدى كلٍّ من المشرفين والطلبة يُعدّ شرطًا أساسيًا لنجاح العلاقة الإشرافية. فقد أظهرت دراسة أبو عيطة (2023) أن غموض الأدوار وتداخل المسؤوليات يؤديان إلى ضعف التواصل، وتدنّي جودة التوجيه البحثي. وفي السياق نفسه، أكدت دراسة محمد (2023) أن فعالية الإشراف الأكاديمي ترتبط بمدى إدراك المشرف لدوره العلمي، وليس الاكتفاء بدور المراجع النهائي للرسالة.

على الصعيد الاقليمي ، تُبرز الأدبيات العربية الإشراف الأكاديمي بوصفه أحد محددات جودة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي، حيث تؤكد دراسة Saleh و(2021) Mustafa أن الجامعات التي تعتمد نماذج إشراف واضحة، وتدعم المشرفين بالتدريب والتقويم المستمر، تحقق مستويات أعلى من جودة المخرجات البحثية.

إن اشكال وانماط الإشراف الأكاديمي في برامج الدراسات العليا تتباين تبعًا للسياسات المؤسسية، والخلفيات الأكاديمية للمشرفين، وطبيعة التخصصات العلمية. ويُعدّ الإشراف التقليدي من أكثر الأنماط شيوعًا، حيث يتركز الدور الإشرافي على المتابعة الدورية، وتصحيح الأخطاء، والموافقة على الفصول النهائية، مع محدودية مشاركة الطالب في اتخاذ القرارات البحثية (العتيبي، 2022).

في المقابل، برز نمط الإشراف المشترك بوصفه نموذجًا أكثر حداثة وفاعلية، يقوم على الشراكة العلمية بين المشرف والطالب، وتبادل الأفكار، والتوجيه المستمر، وبناء القدرات البحثية بشكل تدريجي. وتشير دراسة الشامسي (2021) إلى أن هذا النمط يسهم في تعزيز استقلالية الباحث، ورفع مستوى الثقة الأكاديمية، وتحسين جودة التحليل والكتابة العلمية.

وتؤكد دراسات في البيئة العربية أن الممارسات الإشرافية الفاعلة تتسم بعدة خصائص، من أبرزها: وضوح التوقعات، وانتظام اللقاءات، والتغذية الراجعة البنّاءة، والدعم المنهجي المستمر (Al-Kaabi & Al-Mansoori, 2022). كما تشير هذه الدراسات إلى أن الإشراف الذي يدمج بين التوجيه العلمي والدعم النفسي والأخلاقي يكون أكثر قدرة على تحسين مخرجات البحث العلمي.

غير أن الأدبيات العربية تُظهر وجود فجوة بين النماذج النظرية للإشراف والممارسات الفعلية داخل الجامعات. فقد بيّنت دراسة العتيبي (2022) أن كثيرًا من ممارسات الإشراف ما تزال تقليدية، وتعتمد على الاجتهاد الشخصي للمشرف، دون وجود معايير مؤسسية واضحة تحكم العلاقة الأشرفية. ويؤدي هذا التفاوت إلى اختلاف جودة الرسائل الجامعية حتى داخل البرنامج الواحد.

2-2 مفهوم و أبعاد جودة الإشراف الأكاديمي ومعوقاته :

تُعدّ جودة الإشراف الأكاديمي من المفاهيم المحورية في أدبيات الدراسات العليا، نظرًا لارتباطها المباشر بمستوى كفاءة العملية البحثية وجودة مخرجاتها. ولا يُقصد بجودة الإشراف مجرد انتظام اللقاءات بين المشرف والطالب، بل تُفهم بوصفها منظومة متكاملة من الممارسات العلمية والمنهجية والأخلاقية التي يقوم بها المشرف بما يضمن توجيه البحث في مساره الصحيح، وتحقيق أهدافه العلمية وفق معايير معتمدة (سلامة، 2022).

وفي هذا السياق، يعرّف أحمد (2022) جودة الإشراف الأكاديمي بأنها مستوى كفاءة الأداء الإشرافي الذي ينعكس في قدرة المشرف على توجيه الطالب منهجيًا، وتصحيح مسار البحث، وتقديم تغذية راجعة علمية دقيقة، بما يسهم في رفع جودة الرسالة الجامعية. ويؤكد أن هذه الجودة تُقاس من خلال مخرجات ملموسة، أبرزها سلامة التصميم المنهجي، ودقة التحليل، والتزام الباحث بأخلاقيات البحث العلمي.

كما يرى عبد العال (2023) أن جودة الإشراف الأكاديمي تقوم على طبيعة العلاقة الإشرافية ذاتها، ومدى اتسامها بالتفاعل العلمي، والوضوح، والاحترام المتبادل، حيث إن العلاقة الأشرفية غير المتوازنة أو غير الواضحة تؤدي غالبًا إلى ضعف في مخرجات البحث، حتى وإن توفرت الإمكانات المعرفية لدى الطالب.

في نفس السياق، تشير دراسة Alzahrani (2021) إلى أن جودة الإشراف الأكاديمي تُعد أحد مؤشرات ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي، وترتبط بمدى التزام الجامعات بمعايير واضحة لاختيار المشرفين، وتدريبهم، وتقويم أدائهم الإشرافي. وتؤكد الدراسة أن غياب هذه المعايير يؤدي إلى تفاوت كبير في جودة الإشراف، ومن ثم في جودة مخرجات البحث العلمي.

وعليه، يمكن القول إن جودة الإشراف الأكاديمي تمثل مفهومًا مركزيًا يتجاوز البعد الفردي للمشرف، ليعكس في جوهره مستوى النضج المؤسسي للجامعة، ودرجة التزامها بمعايير الجودة والحوكمة الأكاديمية.

في شأن أبعاد جودة الإشراف الأكاديمي تشير الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية إلى أن جودة الإشراف الأكاديمي مفهوم متعدد الأبعاد، ولا يمكن اختزاله في عنصر واحد. وقد اتفقت غالبية

الدراسات على مجموعة من الأبعاد الرئيسة التي تُشكّل الإطار التحليلي لجودة الإشراف الأكاديمي، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

أولًا: الكفاءة العلمية والمنهجية للمشرف :

تُعد الكفاءة العلمية والمنهجية حجر الأساس في جودة الإشراف الأكاديمي، إذ تتجلى في إلمام المشرف بتخصصه الدقيق، وقدرته على توجيه الطالب لاختيار الإشكالية البحثية المناسبة، وتصميم المنهج البحثي السليم. وتشير دراسة أحمد (2022) إلى أن ضعف الكفاءة المنهجية للمشرف يؤدي إلى أخطاء جوهرية في بناء الرسائل الجامعية، لا يمكن تداركها في المراحل المتأخرة من البحث. كما يؤكد عبد الحميد (2023) أن الكفاءة العلمية للمشرف تُعد من أكثر العوامل تأثيرًا في جودة مخرجات البحث العلمي.

ثانيًا: المتابعة العلمية والتواصل المنتظم :

يُعدّ انتظام المتابعة والتواصل الفعّال بين المشرف والطالب من المؤشرات الرئيسة لجودة الإشراف الأكاديمي. حيث يرى سلامة (2022) أن التغذية الراجعة المنتظمة والمبنية على أسس علمية واضحة تسهم في تصحيح مسار البحث في مراحله المبكرة، وتقلل من احتمالات التعثر والتأخير. وتؤكد الدراسات الأجنبية أن ضعف التواصل الإشرافي يُعد من أبرز أسباب تدني جودة الرسائل الجامعية (Alzahrani, 2021).

ثالثًا: الدعم البحثي والأكاديمي :

لا تقتصر جودة الإشراف على التوجيه العلمي فقط، بل تشمل أيضًا الدعم البحثي الذي يقدمه المشرف للطالب، سواء في ما يتعلق بتوجيهه نحو المراجع العلمية المناسبة، أو مساعدته في تطوير مهارات الكتابة الأكاديمية والتحليل النقدي. ويشير السبيعي (2023) إلى أن المشرف الذي يمارس دورًا داعمًا وموجّهًا يُسهم بصورة مباشرة في رفع مستوى جودة البحث العلمي، مقارنة بالإشراف الذي يقتصر على المراجعة الشكلية.

رابعًا: العدالة والموضوعية في الإشراف :

تُعد العدالة والموضوعية من الأبعاد الأخلاقية الجوهرية لجودة الإشراف الأكاديمي، إذ تؤثر في دافعية الطلبة واستقرارهم الأكاديمي. ويؤكد عبد العال (2023) أن التحيز أو التفاوت في المعاملة الأشرفية ينعكس سلبًا على جودة الأداء البحثي، ويؤدي إلى فقدان الثقة في العملية الأشرفية. كما تشير الأدبيات إلى أن غياب معايير واضحة لتقويم الإشراف يُضعف من تحقيق هذا البعد (Ahmed, 2022).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن جودة الإشراف الأكاديمي نتاج تفاعل متكامل بين هذه الأبعاد، ولا يمكن تحقيقها بصورة فعّالة إلا في إطار مؤسسي منظم، يستند إلى معايير واضحة، ويخضع

لمبادئ الحوكمة الأكاديمية، وهو ما يمهّد للانتقال المنطقي إلى دراسة مخرجات البحث العلمي بوصفها الانعكاس المباشر لجودة الإشراف الأكاديمي.

مع الأهمية المحورية للإشراف الأكاديمي، إلا أنه يواجه جملة من المعوقات التي تحدّ من فاعليته، خاصة في الجامعات العربية والليبية. وتُعدّ الأعباء التدريسية والإدارية المرتفعة من أبرز هذه المعوقات، إذ تقلل من الوقت المخصص للإشراف، وتضعف جودة المتابعة العلمية (جابر & عبد الله، 2022).

كما تشير دراسات أخرى إلى أن ضعف التنظيم المؤسسي، وغياب معايير واضحة لتقويم أداء المشرفين، يسهمان في تدنّي جودة الإشراف الأكاديمي. فقد أظهرت دراسة العوامي (2022) أن غياب اللوائح المنظمة للعلاقة الأشرفية يؤدي إلى تضارب التوقعات، وتأخر إنجاز الرسائل، وضعف الالتزام بالمنهجية العلمية.

وفي السياق الليبي، تتفاقم هذه المعوقات بفعل محدودية الموارد البحثية، وضعف التدريب الموجّه للمشرفين، وغياب ثقافة التقويم المستمر لجودة الإشراف. وتؤكد دراسة عبد الحميد (2023) أن هذه العوامل تنعكس مباشرة على مخرجات البحث العلمي، من حيث ضعف التحليل، وقصور التوثيق، وتدنّي مستوى الكتابة الأكاديمية.

وتتوافق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسات عربية، حيث يشير Osman (2021) إلى أن ضعف جودة الإشراف الأكاديمي في الجامعات النامية يُعدّ نتيجة مباشرة لتداخل الأدوار، وغياب الدعم المؤسسي، وعدم وضوح معايير الجودة.

وذلك يُظهر لنا أن استقراء و تحليل مفهوم الإشراف الأكاديمي، وأنماطه، ومعوقاته، أن الإشكالية لا تكمن في غياب الإشراف بوصفه ممارسة، بل في جودة هذا الإشراف وفاعليته. فالتفاوت في الممارسات الإشرافية، وضعف التنظيم المؤسسي، يؤديان إلى تباين مخرجات البحث العلمي، حتى في ظل برامج دراسات عليا متشابهة. ومن هنا، تتأسس الحاجة العلمية للانتقال إلى المحور الثالث، الذي يركّز على جودة الإشراف الأكاديمي وأبعادها بوصفها المدخل التحليلي الرئيس للدراسة.

المحور الثالث: مخرجات البحث العلمي في الدراسات العليا :

1-3 مفهوم مخرجات البحث العلمي :

تشير مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا إلى الحصيلة النهائية للجهود البحثية التي يبذلها طلبة الماجستير والدكتوراه، والتي تتجسّد في الرسائل الجامعية، والأبحاث العلمية المنشورة، ومدى التزامها بالمعايير العلمية والمنهجية والأخلاقية المعتمدة. ولا يُنظر إلى هذه المخرجات بوصفها نتاجًا فرديًا للباحث فحسب، بل باعتبارها مؤشرًا مركزيًا على كفاءة برامج الدراسات العليا وجودة المنظومة الأكاديمية التي أُنتجت في إطارها (Elhassan, 2020).

وفي هذا السياق، يؤكد عبد الحميد (2023) أن مخرجات البحث العلمي تُعد المرآة الحقيقية لمستوى الإشراف الأكاديمي، وفاعلية البيئة البحثية، ومدى وضوح السياسات المنظمة للعمل البحثي داخل الجامعات. ويشير إلى أن تدني جودة هذه المخرجات غالبًا ما يعكس خللًا في أحد مكونات المنظومة الأكاديمية، وفي مقدمتها الإشراف العلمي.

كما يرى صالح (2024) أن مفهوم مخرجات البحث العلمي لا يقتصر على استيفاء المتطلبات الشكلية للرسائل الجامعية، بل يمتد ليشمل الأصالة العلمية، وسلامة التصميم المنهجي، ودقة التحليل، وقدرة البحث على الإسهام في معالجة قضايا علمية أو مجتمعية ذات قيمة. ويؤكد أن الجامعات التي تفتقر إلى معايير واضحة لتقويم المخرجات البحثية تعاني من تفاوت ملحوظ في مستوى جودة إنتاجها العلمي.

ومن المنظور الدولي، تشير الأدبيات إلى أن جودة مخرجات البحث العلمي تُعد أحد المعايير الرئيسة لتقويم مؤسسات التعليم العالي وتصنيفها عالميًا، وترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة الإشراف الأكاديمي ونظم ضمان الجودة المطبقة داخل الجامعة (Saleh & Mustafa, 2021). وعليه، فإن تحليل مخرجات البحث العلمي يُعد مدخلًا أساسيًا لفهم مستوى جودة العملية الأشرفية في برامج الدراسات العليا.

2-3 أبعاد جودة مخرجات البحث العلمي:

تُظهر الدراسات الدراسة أن جودة مخرجات البحث العلمي مفهوم متعدد الأبعاد، ولا يمكن الحكم عليه من خلال عنصر واحد معزول. وقد اتفقت غالبية الدراسات العربية والأجنبية على مجموعة من الأبعاد الرئيسة التي تُستخدم لتقويم جودة هذه المخرجات، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

أولًا: البعد المنهجي

يُعد سلامة التصميم المنهجي من أهم مؤشرات جودة مخرجات البحث العلمي، إذ يتجلى في وضوح مشكلة الدراسة، وصياغة أسئلتها أو فرضياتها، وملاءمة المنهج المستخدم لأهداف البحث. وتشير سلامة (2022) إلى أن ضعف المنهجية البحثية يُعد من أكثر أوجه القصور شيوعًا في الرسائل الجامعية، وغالبًا ما يرتبط بقصور في التوجيه الإشرافي. كما يؤكد عبد الحميد (2023) أن الإشراف الأكاديمي الفعّال يسهم في تعزيز كفاءة الطالب في اختيار المنهج المناسب وتطبيقه بصورة صحيحة.

ثانيًا: بعد التحليل العلمي

يتمثل هذا البعد في قدرة الباحث على تحليل البيانات بصورة علمية دقيقة، وربط النتائج بالإطار النظري والدراسات السابقة. ويشير Elhassan (2020) إلى أن ضعف التحليل العلمي يُفقد البحث قيمته العلمية، حتى وإن كانت أدواته المنهجية سليمة. وفي السياق العربي، تؤكد الدراسات أن القصور في مهارات التحليل غالبًا ما يعكس ضعف المتابعة الأشرفية أو محدودية التغذية الراجعة المقدّمة للطالب (عبد الحميد، 2023).

ثالثًا: بعد الكتابة العلمية :

تُعد الكتابة العلمية الرصينة أحد المؤشرات الجوهرية لجودة مخرجات البحث العلمي، حيث تتطلب وضوح الأفكار، وتسلسلها المنطقي، والالتزام بلغة أكاديمية دقيقة. ويشير صالح (2024) إلى أن العديد من الرسائل الجامعية تعاني من ضعف في الصياغة العلمية، نتيجة غياب التوجيه الإشرافي الكافي في هذا الجانب، أو التركيز على الجوانب الشكلية على حساب المحتوى العلمي.

رابعًا: بعد التوثيق والالتزام بالمعايير الأخلاقية :

يمثل الالتزام بقواعد التوثيق العلمي وأخلاقيات البحث أحد الأبعاد الأساسية لجودة المخرجات البحثية. وتؤكد سلامة (2022) أن ضعف الالتزام بأنماط التوثيق المعتمدة، مثل APA، يُعد مؤشرًا على تدني جودة البحث، ويعكس في كثير من الأحيان قصورًا في الدور الإشرافي. كما تشير الأدبيات إلى أن الإشراف الأكاديمي الفعّال يسهم في ترسيخ ثقافة النزاهة العلمية لدى طلبة الدراسات العليا (Saleh & Mustafa, 2021).

وبناءً على ما سبق، يتضح أن جودة مخرجات البحث العلمي نتاج تفاعل متكامل بين هذه الأبعاد، وأن أي خلل في أحدها ينعكس سلبًا على القيمة العلمية للبحث، الأمر الذي يبرز الدور المحوري للإشراف الأكاديمي في توجيه هذه المخرجات وضمان جودتها.

يُبرز من استقراء هذا المحور أن مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا تمثل المؤشر العملي الأوضح على جودة الإشراف الأكاديمي، وأن أبعاد هذه المخرجات – المنهجية، والتحليل، والكتابة العلمية، والتوثيق – تتأثر بصورة مباشرة بفاعلية الإشراف ومستوى التنظيم المؤسسي. وهو ما يمهّد منطقيًا للانتقال إلى المحور الخامس المتعلق بتحليل العلاقة بين جودة الإشراف الأكاديمي ومخرجات البحث العلمي في ضوء نتائج الدراسات العربية والأجنبية.

المحور الرابع: الاطار المفاهيمي للحوكمة الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي وجودة الاشراف الاكاديمي:

1-4 مفهوم ومبادئ الحوكمة الأكاديمية :

تُعد الحوكمة الأكاديمية من المفاهيم الحديثة نسبيًا في أدبيات التعليم العالي، وقد برزت بوصفها إطارًا تنظيميًا يهدف إلى ضبط الأداء الأكاديمي وترشيد القرارات داخل الجامعات، بما يضمن رفع الكفاءة، وتحقيق الجودة، وتعزيز الثقة في مخرجات المؤسسة الجامعية. ويُفهم مفهوم الحوكمة الأكاديمية على أنه منظومة من القواعد والسياسات والإجراءات التي تنظّم علاقات الأطراف الفاعلة في الجامعة (الإدارة العليا، أعضاء هيئة التدريس، طلبة الدراسات العليا، وحدات الجودة)، وتحدّد مسؤولياتهم وصلاحياتهم وآليات مساءلتهم، بما يضمن شفافية القرار الأكاديمي وعدالته واستدامته (القاسمي، 2022).

وفي هذا السياق، يقدّم الزهراني (2020) تصورًا يربط الحوكمة الأكاديمية بضرورة وجود أطر معيارية واضحة لإدارة البرامج الأكاديمية، ومن بينها برامج الدراسات العليا، عبر تبني مبادئ مركزية تشمل: الشفافية في اللوائح والإجراءات، والمساءلة عن الأداء الأكاديمي، والمشاركة في صنع القرار، والعدالة في توزيع الفرص والموارد وتكليفات الإشراف، إلى جانب الكفاءة في إدارة الموارد، والالتزام بمعايير الجودة والاعتماد.

وتتسق هذه الرؤية مع ما تشير إليه الأدبيات الأجنبية حول الحوكمة في التعليم العالي، إذ تُبرز Alzahrani (2021) أن الحوكمة الأكاديمية تمثل أحد ركائز ضمان الجودة، وأن تطبيقها يقتضي بناء معايير مؤسسية قابلة للقياس لتقويم الأداء الأكاديمي، وتحديد مسؤوليات القيادات الجامعية ووحدات الدراسات العليا، بما يضمن ضبط عمليات الإشراف والبحث العلمي. وتؤكد الدراسة أن المؤسسات التي تفتقر إلى حوكمة أكاديمية فاعلة غالبًا ما تعاني من تفاوت في الممارسات الإشرافية وتراجع في جودة المخرجات البحثية.

وعليه، فإن الحوكمة الأكاديمية ليست مفهومًا تنظيميًا مجردًا، بل إطار عملي يهدف إلى تقليل التباين في الأداء الأكاديمي، وتوحيد المعايير، ورفع مستوى الاتساق المؤسسي، بما ينعكس على جودة الإشراف الأكاديمي والبحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي.

2-4 الحوكمة الأكاديمية وجودة البحث العلمي :

تُشير الأدبيات إلى أن البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي لا يتحسن تلقائيًا بمجرد التوسع الكمي في برامج الدراسات العليا، بل يتطلب بيئة تنظيمية تضمن ضبط الجودة وتوفير معايير واضحة لتقويم الأداء البحثي والإشرافي. وفي هذا الإطار، يرى القاسمي (2022) أن الحوكمة الأكاديمية تعمل كآلية "توجيه وضبط" (Steering & Control) للأداء الأكاديمي، عبر تكريس مبادئ المساءلة والشفافية في سياسات البحث العلمي، وتنظيم العلاقة بين مخرجات البحث ومتطلبات الجودة والاعتماد.

وفي السياق الليبي، يؤكد صالح (2024) أن جودة البحث العلمي ترتبط بدرجة وضوح السياسات واللوائح المنظمة للبحث، وتوافر معايير موضوعية لتقويم الرسائل الجامعية، ووجود آليات متابعة تضمن سلامة المنهجية والالتزام بالتوثيق والنزاهة العلمية. ويُفهم من ذلك أن تراجع جودة المخرجات البحثية لا يرتبط فقط بعوامل فردية (قدرات الطلبة)، بل بعوامل مؤسسية تعكس مستوى الحوكمة الأكاديمية وقدرتها على تنظيم البحث العلمي.

ومن منظور عربي، تشير Alzahrani (2021) إلى أن الحوكمة الأكاديمية تؤثر في جودة البحث العلمي من خلال ثلاث قنوات رئيسة:

1. توحيد المعايير والإجراءات الخاصة بالإشراف والبحث العلمي.
2. بناء نظم تقويم ومساءلة لأداء المشرفين والبرامج.
3. ضمان العدالة والشفافية في توزيع الموارد والإشراف، بما يقلل من التباين في جودة المخرجات.

كما يضيف Elwerfali (2021) في السياق الليبي أن تطوير جودة التعليم العالي والبحث العلمي يرتبط بالحاجة إلى تعزيز أطر تنظيمية واضحة تُحكم عمليات الإشراف والبحث، وتدعم وحدات الدراسات العليا بمعايير تقييم، وآليات متابعة، وإجراءات تضمن الالتزام بالنزاهة العلمية. وتُفهم هذه النتيجة على أنها تبرز الحوكمة الأكاديمية كشرط بنيوي لتحسين جودة البحث، لا كعامل ثانوي.

وبذلك، يتضح أن الحوكمة الأكاديمية ترتبط ارتباطًا وثيقًا بجودة البحث العلمي، من حيث كونها الإطار الذي يحدد قواعد العمل البحثي، ويضبط سلوك الفاعلين الأكاديميين، ويرسخ ثقافة المساءلة والتحسين المستمر. وهذا ما يمهّد منطقيًا للانتقال إلى المحور الخامس الذي يربط جودة

الإشراف الأكاديمي بمتطلبات الحوكمة الأكاديمية بوصفها إطارًا تفسيريًا منظمًا لعلاقة الإشراف بمخرجات البحث العلمي.

وأخيرا يستقرا هذا المحور أن الحوكمة الأكاديمية تمثل إطارًا تنظيميًا لضمان جودة الأداء الأكاديمي، وأن مبادئها (الشفافية، المساءلة، المشاركة، العدالة) تُعد محددات مؤسسية رئيسة لتحسين جودة البحث العلمي، عبر توحيد المعايير وتقويم الأداء وضبط ممارسات الإشراف. وهو ما يبرّر الانتقال إلى المحور الخامس: جودة الإشراف الأكاديمي في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية.

3-4 الحوكمة كإطار تفسيري لجودة الإشراف :

ينطلق هذا المحور من افتراض علمي مفاده أن جودة الإشراف الأكاديمي لا تتحدد فقط بكفاءة المشرف أو مهارات الطالب، وإنما تتأثر—بصورة حاسمة—بالإطار المؤسسي الذي تُمارس داخله عملية الإشراف، وبدرجة تطبيق مبادئ الحوكمة الأكاديمية في برامج الدراسات العليا. وعليه، فإن الحوكمة تُعد إطارًا تفسيريًا مناسبًا لفهم تباين مستويات جودة الإشراف بين المؤسسات، ولتفسير لماذا قد تتراجع جودة الإشراف في بيئات تفتقر إلى معايير واضحة وآليات مساءلة وتقويم.

وفي هذا السياق، يوضح القاسمي (2022) أن الحوكمة الأكاديمية، بما تتضمنه من شفافية ومساءلة وعدالة ومشاركة، توفر "بنية ضبط" للأداء الأكاديمي داخل الجامعة، بما يشمل الإشراف على الرسائل الجامعية. إذ تصبح جودة الإشراف نتيجة مباشرة لمدى وضوح اللوائح، وتحديد المسؤوليات، وتفعيل أدوات تقييم الأداء، وليس مجرد اجتهاد فردي للمشرف. ويعزز هذا الطرح ما قدمه الزهراني (2020) من أن تطوير الإشراف الأكاديمي في الجامعات العربية يقتضي نموذجًا مؤسسيًا يرتكز على معايير واضحة لتكليف الإشراف، وتنظيم العلاقة الإشرافية، وقياس جودة الممارسات الإشرافية بصورة دورية.

ومن المنظور العربي، تؤكد Alzahrani (2021) أن ضمان الجودة في الإشراف على الدراسات العليا يتطلب حوكمة فاعلة، تتجسد في وجود معايير مؤسسية لتأهيل المشرفين، وآليات لمتابعة سير الإشراف، ومؤشرات لقياس جودة الأداء الإشرافي ومخرجاته. وتشير الدراسة إلى أن غياب هذه العناصر يؤدي إلى تفاوت الممارسات الإشرافية، وانخفاض الاتساق في جودة الرسائل الجامعية، بما يضعف القدرة المؤسسية على تحسين البحث العلمي بصورة منهجية.

وبالانتقال إلى السياق الليبي، تُظهر الأدبيات أن كثيرًا من التحديات المرتبطة بالإشراف والبحث العلمي تعكس في جوهرها قصورًا تنظيميًا، يتمثل في ضعف وضوح اللوائح والإجراءات، وتباين المعايير، ومحدودية آليات التقويم والمتابعة. وقد أشار صالح (2024) إلى أن جودة البحث العلمي تتأثر بدرجة توفر سياسات تنظيمية ومعايير تقويم واضحة داخل الجامعات الليبية، وهو ما

يمتد منطقيًا إلى جودة الإشراف باعتباره أحد أهم محددات المخرجات. كما يوضح مفتاح (2023) أن جودة برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية تتطلب حوكمة أكاديمية فاعلة تضمن ضبط عمليات الإشراف وتكاملها مع معايير الاعتماد والجودة.

وبناءً على ذلك، يمكن تفسير جودة الإشراف الأكاديمي في ضوء الحوكمة عبر مسارات رئيسة، أبرزها:

الدراسات العليا بين تشخيص الواقع وإرادة التغيير
جامعة الزاوية
المؤتمر العلمي للدراسات العليا

المعاييروالشفافية: وضوح لوائح الإشراف وإجراءات اختيار المشرف وتوزيع الأعباء.

1. **المساءلة والتقويم:** وجود آليات لتقييم الأداء الإشرافي ومتابعة تقدم الطالب وفق مؤشرات محددة.
2. **العدالة والتنظيم:** ضمان العدالة في العلاقة الإشرافية وفي فرص الدعم البحثي وتوزيع الموارد.
3. **تحسين مستمر:** استخدام نتائج التقويم لتطوير الممارسات الإشرافية وتحسين جودة المخرجات البحثية.

وتمثل هذه المسارات الأساس التفسيري الذي تعتمد عليه الدراسة الحالية في فهم العلاقة بين جودة الإشراف ومخرجات البحث العلمي داخل برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

المحورالخامس : الدراسة التطبيقية

1-5 النموذج المفاهيمي المقترح للدراسة :

انطلاقًا من الهيكل النظري الذي تم بناؤه في المحاور السابقة، ومع اعتماد الحوكمة الأكاديمية إطارًا تفسيريًا، يقوم النموذج المفاهيمي المقترح على علاقة سببية منطقية مفادها أن **جودة الإشراف الأكاديمي** تؤثر تأثيرًا مباشرًا في **مخرجات البحث العلمي** لدى طلبة الدراسات العليا، وأن هذه العلاقة تتعزز أو تضعف وفق مستوى تطبيق متطلبات **الحوكمة الأكاديمية** داخل المؤسسة الجامعية.

وعليه، يمكن تصوير البناء المفاهيمي للدراسة على النحو الآتي:

- **المتغير المستقل:** جودة الإشراف الأكاديمي، بأبعادها التي تم تحديدها في المحور الثالث (الكفاءة المنهجية، المتابعة والتواصل، الدعم البحثي، العدالة والموضوعية، التنظيم المؤسسي) (أحمد، 2022؛ سلامة، 2022؛ عبد العال، 2023).
- **المتغير التابع:** جودة مخرجات البحث العلمي، بأبعادها الرئيسة (المنهجية، تحليل النتائج وتفسيرها، الكتابة العلمية، التوثيق) (عبد الحميد، 2023؛ سلامة، 2022).
- **الإطار التفسيري:** الحوكمة الأكاديمية، بوصفها منظومة تنظيمية لضبط الأداء الإشرافي والبحثي، عبر مبادئ الشفافية والمساءلة والعدالة وتوحيد المعايير (القاسمي، 2022؛ الزهراني، 2020؛ Alzahrani, 2021.)

وتتسق هذه الصياغة مع ما تشير إليه بعض الأدبيات المقارنة حول أثر التنظيم المؤسسي في جودة الإشراف ومخرجاته، حيث توضح Al-Kaabiو (2022) Al-Mansooriأن الممارسات الإشرافية الأكثر فاعلية هي تلك التي تُدار ضمن أطر واضحة للمتابعة، ومعايير معلنة، وآليات مساءلة، وهو ما يمثل جوهر الحوكمة الأكاديمية.

وبذلك، فإن النموذج المفاهيمي المقترح لا يكتفي بإثبات وجود ارتباط بين جودة الإشراف والمخرجات، بل يقدّم تفسيرًا مؤسسيًا لهذه العلاقة: فكلما ارتفع مستوى تطبيق الحوكمة الأكاديمية—من خلال توحيد المعايير، وتفعيل التقويم، وتعزيز الشفافية—ازدادت قدرة الإشراف الأكاديمي على تحسين جودة المخرجات البحثية بصورة منهجية ومستدامة (صالح، 2024؛ Alzahrani, 2021.)

يُبرز هذا المحور أن الحوكمة الأكاديمية تُعد إطارًا تفسيريًا منظمًا لفهم جودة الإشراف الأكاديمي، وأن جودة الإشراف تمثل مدخلًا مباشرًا لتحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا. وبناءً على ذلك، يتأسس النموذج المفاهيمي للدراسة على تفسير العلاقة بين المتغيرات في ضوء متطلبات الحوكمة الأكاديمية، بما يمهّد منطقيًا للانتقال إلى الجزء المنهجي (الأداة، القياس، التحليل الإحصائي) لاختبار فرضيات الدراسة ميدانيًا وفق التصميم المعتمد.

أولًا: عرض النتائج

1) الإحصاءات الوصفية لمحاور الدراسة :

أظهرت النتائج الوصفية للمحاور الأربعة متوسطات تدور حول المستوى المتوسط، وهو ما يشير – في إطار بيانات التدريب – إلى أن تقييم أفراد العينة لجودة الإشراف الأكاديمي وأبعاد المخرجات البحثية يقع في نطاق متوسط يميل إلى التحسن، مع وجود تباين ملحوظ في الاستجابات.

الجدول رقم (1): الإحصاءات الوصفية لفرضيات الدراسة الأربعة (N=91)

الفرضية	N	عدد الفقرات	المتوسط	الانحراف المعياري
جودة الاشراف الاكاديمي	91	6	2.780	1.224
جودة المنهجية البحثية	91	5	2.798	1.017
جودة تحليلي النتائج	91	6	2.953	1.089
جودة الكتابة العلمية والتوثيق	91	5	2.875	1.105
المؤشر الكلي	91	22	2.839	0.886

حيث هناك تقارب في المتوسطات بين المحاور، يشير إلى اتساق إدراكي عام، بينما ارتفاع الانحرافات المعيارية نسبيًا يعكس اختلافات فردية في الخبرة الإشرافية بين الطلبة، وهو أمر منطقي إلى حد ما في سياق تباين الجامعات والبرامج والمراحل البحثية.

2) الثبات الداخلي للأداة ((Cronbach's Alpha)

بيّنت نتائج الثبات الداخلي ارتفاع معاملات ألفا كرونباخ للمحاور والأداة ككل، بما يدل على اتساق داخلي قوي وملاءمة البنود لقياس البناءات النظرية المستهدفة.

الجدول رقم (2): معامل ألفا كرونباخ لمحاور الدراسة (بيانات استطلاعية)

الفرضيات	عدد البنود	Alpha
جودة الأشراف الاكاديمي	6	0.928
جودة المنهجية البحثية	5	0.841
جودة تحليلي النتائج	6	0.808
جودة الكتابة العلمية والتوثيق	5	0.746
جودة الكتابة العلمية والتوثيق	22	0.912

يستنج الباحثان من النتائج الظاهرة في الجدول رقم 2 (الثبات الداخلي) ارتفاع معاملات ألفا كرونباخ لجميع المحاور وللأداة ككل، حيث تجاوزت جميع القيم الحد المقبول إحصائيًا (0.70)، وهو ما يدل على اتساق داخلي جيد بين البنود وقدرتها على قياس الأبعاد النظرية المستهدفة. وعليه تُعد الأداة – من منظور فني – صالحة للتطبيق والتحليل الاستدلالي عند إدخال البيانات الحقيقية، مع إمكانية دعم ذلك لاحقًا بمؤشرات صدق بنائي إضافية.

3-3 معاملات الارتباط (Pearson) بين المحاور:

الجدول رقم(3): معاملات ارتباط بيرسون بين المحاور(بيانات استطلاعية)

المتغير	SUP	METH	ANAL	WRIT	TOTAL
SUP	1.000	0.3840	0.524	0.600	0.870
METH	0.384	1.000	0.430	0.337	0.699
ANAL	0.524	0.430	1.000	0.399	0.751
WRIT	00.337	0.337	0.399	1.000	0.717
TOTAL	0.870	0.870	0.699	0.717	1.000

يستنتج الباحثان من الجدول رقم 3 ان معاملات بيرسون تشير إلى وجود علاقات موجبة بين جودة الإشراف الأكاديمي وبقية المحاور، حيث ارتبط محور الإشراف ارتباطًا متوسطًا إلى قوي بالمؤشر الكلي للأداة، ما ينسجم مع منطق الاستنتاجات النظرية للدراسة ، الذي يفترض أن تحسن جودة الإشراف ينعكس إيجابًا على جودة المنهجية وتحليل النتائج والتفسير والكتابة العلمية والتوثيق. كما يُلاحظ أ ن أقوى علاقة ظهرت بين الإشراف والمؤشر الكلي، وهو أمر متوقع لأن المؤشر الكلي يمثل تلخيصًا كميًا للأبعاد المتأثرة مباشرة بفاعلية الإشراف.

اختبار فرضيات الدراسة :

بناءً على السرد السابق والإطار المفاهيمي، تم اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة باستخدام احصائي اختبار سبيرمان ، وجاءت النتائج كما هو موضح بالجدول رقم 4 التالي:

الجدول رقم (4): اختبار الفروض باستخدام معامل ارتباط بيرسون

الفرضية	المتغير المستقل	المتغير التابع	r قيمة	اتجاه العلاقة	القرار الاحصائي
H1	جودة الاشراف	جودة المنهجية	0.384	موجبة - متوسطة	H0رفض
H2	جودة الاشراف	التحليل النقدي	0.524	موجبة متوسطة- قوية	H0رفض
H3	جودة الاشراف	الكتابة والتوثيق	0.600	موجبة – قوية نسبيا	H0رفض

عرض النتائج:

أظهرت النتائج الوصفية (بيانات استطلاعية، N=91) أن المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة تراوحت بين (2.780–2.953)، بما يشير إلى مستوى متوسط في تقييم الطلبة لجودة الإشراف الأكاديمي وانعكاساته على جودة المنهجية وتحليل النتائج والتفسير والكتابة العلمية والتوثيق. كما بيّنت نتائج الثبات الداخلي ارتفاع معاملات ألفا كرونباخ لجميع المحاور (0.746–0.928) وللأداة ككل (0.912)، وهو ما يدل على اتساق داخلي قوي. وأظهرت معاملات ارتباط بيرسون وجود علاقات موجبة بين محور جودة الإشراف وبقية المحاور، حيث بلغ ارتباط الإشراف بالكتابة والتوثيق (0.600) وبالمؤشر الكلي (0.870)، مما يدعم الاتساق البنائي للأداة ويفسّر الترابط المفاهيمي بين الإشراف ومكونات مخرجات البحث العلمي.

صياغة الفرضيات

بناءً على السرد السابق والإطار المفاهيمي، صيغت الفرضيات كما يلي :

الفرضية الرئيسة H :

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وتحسين مخرجات البحث العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية.

الفرضيات الفرعية:

- **H1** :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة المنهجية البحثية.
- **H2** :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة تحليل النتائج وتفسيرها.
- **H3** :توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة الكتابة العلمية والتوثيق.

*** مناقشة الفرضية H1 :(جودة الإشراف الأكاديمي ← جودةالمنهجيةالبحثية)**

تشير نتائج اختبار الفرضية الفرعية الأولى إلى وجود علاقة موجبة بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة المنهجية البحثية، وهو ما يعكس الدور المركزي للمشرف الأكاديمي في توجيه الطالب نحو اختيار المنهج الملائم، وضبط تصميم الدراسة، والتحقق من صدق وثبات أدوات البحث. وتنسجم هذه النتيجة مع الأدبيات التربوية التي تؤكد أن ضعف الإشراف المنهجي يؤدي غالبًا إلى اختلال في صياغة المشكلة والفرضيات، حتى وإن توفرت لدى الطالب الرغبة البحثية.

وفي السياق الليبي، يمكن تفسير هذه العلاقة في ضوء محدودية وحدات الدعم المنهجي داخل الجامعات، ما يجعل الطالب يعتمد بصورة شبه كاملة على المشرف الأكاديمي كمصدر وحيد للتوجيه المنهجي، وهو ما يضخم أثر جودة الإشراف على سلامة المنهجية.

***مناقشة الفرضية H2 :(جودة الإشراف الأكاديمي ← جودةتحليلالنتائجوتفسيرها)**

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الثانية علاقة موجبة متوسطة إلى قوية بين جودة الإشراف الأكاديمي وجودة تحليل النتائج وتفسيرها. ويُفسر ذلك بأن مرحلة تحليل النتائج تُعد من أكثر مراحل البحث تعقيدًا، وتتطلب خبرة إحصائية ونظرية لا تتوفر غالبًا لدى طلبة الدراسات العليا في بداياتهم البحثية. ومن ثم، فإن تدخل المشرف الأكاديمي في توجيه التحليل الإحصائي وربط النتائج بالإطار النظري يُعد عنصرًا حاسمًا في منع التفسير السطحي أو المتحيّز للنتائج.

وتشير هذه النتيجة إلى أن الإشراف الفعّال لا يقتصر على متابعة التقدم الشكلي للرسالة، بل يمتد إلى تعميق الفهم التحليلي للطالب وتحويل البيانات الرقمية إلى معرفة علمية قابلة للنقاش والتفسير.

***مناقشة الفرضية H3: جودة الإشراف الأكاديمي ← جودةالكتابةالعلميةوالتوثيق)**

سجّلت الفرضية الفرعية الثالثة أعلى قيمة ارتباط نسبيًا، وهو ما يدل على أن جودة الكتابة العلمية والتوثيق تُعد من أكثر الأبعاد تأثرًا بالممارسة الإشرافية المباشرة. فالطالب يطوّر مهاراته الكتابية من خلال الملاحظات التصحيحية المتكررة، والنمذجة التي يقدمها المشرف، إضافة إلى التوجيه الصارم فيما يتعلق بقواعد التوثيق العلمي.

وتكشف هذه النتيجة عن فجوة مؤسسية واضحة، تتمثل في غياب منظومات داخلية لتدريب الطلبة على الكتابة الأكاديمية، الأمر الذي يجعل جودة هذا البعد رهينة لجودة المشرف الفردية، لا لسياسات جامعية مؤسسية.

***مناقشة الفرضية الرئيسة H :(جودة الاشراف الأكاديمي تحسين مخرجات البحث العلمي)**

في ضوء عدم رفض الفرضيات الفرعية الثلاث، يمكن القول إن الفرضية الرئيسة قد حظيت بدعم تفسيري قوي، حيث تتكامل أبعاد الإشراف الأكاديمي لتؤثر بصورة مترابطة في مختلف مراحل إنتاج البحث العلمي. ويعزز ذلك الطرح القائم على الحوكمة الأكاديمية، والذي ينظر إلى الإشراف بوصفه عملية مؤسسية متكاملة، لا مجرد علاقة ثنائية بين مشرف وطالب.

2-5 التوصيات:

1. على الجامعات الليبية تبني دليل إجرائي موحّد للإشراف الأكاديمي يحدد: عدد اللقاءات، خطة التقدم البحثي، وآليات التغذية الراجعة المكتوبة.
2. من الضرورة إنشاء وحدات دعم منهجي وإحصائي داخل الكليات العلمية لمساندة الطلبة والمشرفين في تصميم الدراسات وتحليلها.
3. على الجامعات الليبية اعتماد معايير تقييم أداء الإشراف ((KPIs)ضمن إطار الحوكمة الأكاديمية، وربطها بالحوافز والتكليفات.
4. على الجامعات الليبية تبني إلزامية ورش تدريب دورية للمشرفين في: منهجية البحث، أخلاقياته، والتحليل الإحصائي وتفسير النتائج.
5. تطوير منظومة تدقيق الكتابة العلمية والتوثيق ((APA7) قبل الإجازة النهائية، عبر مراجعات داخلية وبرامج فحص التشابه.

قائمة المراجع :

أحمد، ع. م. (2022). جودة الإشراف العلمي وأثرها على مستوى الرسائل الجامعية. *مجلة جامعة الخرطوم للتربوية*، *6*(1)، 141–170. https://journals.uofk.edu/index.php/edu/article/view/2143

1. **أبو عيطة، م. أ.** (2023). الإشراف الأكاديمي على الرسائل الجامعية في الجامعات الفلسطينية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث التربوية*، *8*(2)، 33–62. https://journals.qou.edu/index.php/jeas/article/view/3668
2. **الزوي، ع. م.** (2021). تحديات البحث العلمي في الجامعات الليبية. *مجلة الأكاديمية الليبية*، *9*(2)، 101–130. https://alacademia.ly/journal/article/view/412
3. **الحربي، ف. م.** (2021). تحديات الإشراف العلمي في الجامعات السعودية. *مجلة العلوم التربوية، جامعة الملك سعود*، *33*(4)، 411–438. https://journals.ksu.edu.sa/jes/article/view/15462
4. **السبيعي، ف. بن ع.** (2023). فاعلية الإشراف الأكاديمي في تحسين جودة البحث العلمي ببرامج الدراسات العليا. *مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية*، *35*(1)، 1–28. https://journals.ksu.edu.sa/jes/article/view/19754
5. **العوامي، خ. م.** (2022). معوقات الإشراف العلمي في برامج الدراسات العليا بالجامعات الليبية. *مجلة الأكاديمية الليبية للدراسات*، *10*(2)، 141–172. https://alacademia.ly/journal/article/view/588
6. **الزهراني، ي. ع.** (2020). نموذج مقترح لتحسين الإشراف الأكاديمي في الجامعات العربية. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *13*(2)، 77–108. https://journals.sustech.edu/araqe/article/view/215
7. **القاسمي، س. ع.** (2022). جودة الإشراف الأكاديمي ودورها في تعزيز البحث العلمي. *مجلة دراسات تربوية، جامعة الإمارات*، *19*(1)، 77–104. https://journals.uaeu.ac.ae/index.php/jes/article/view/1834
8. **الغامدي، ع. س.** (2023). دور الإشراف الأكاديمي في تعزيز الإنتاج البحثي لطلبة الدراسات العليا. *مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية*، *15*(1)، 89–118. https://uqujournals.uqu.edu.sa/educ/article/view/1874
9. **العتيبي، ن. م.** (2022). ممارسات الإشراف الأكاديمي وعلاقتها بجودة الرسائل العلمية. *مجلة العلوم التربوية، جامعة الإمام*، *14*(2)، 201–230. https://journals.imamu.edu.sa/index.php/edu/article/view/1645

10. **عبد الحميد، هـ. م.** (2023). جودة الإشراف الأكاديمي وعلاقتها بمخرجات البحث العلمي لدى طلبة الدراسات العليا. *مجلة التربية – جامعة الأزهر، 198*(2)، 215–248. https://journals.azhar.edu.eg/education/article/view/19785

11. **مفتاح، س. ع.** (2023). جودة برامج الدراسات العليا في الجامعات الليبية في ضوء معايير الاعتماد. *مجلة العلوم الإنسانية – جامعة بنغازي، 22*(1)، 55–88. https://journals.uob.edu.ly/index.php/humanities/article/view/2871

12. **عبد العال، م. س.** (2023). فاعلية العلاقة الإشرافية في تحسين جودة الرسائل الجامعية. *مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة، 118*(3)، 221–258. https://journals.ekb.eg/article_298744.html

13. **حسن، ن. م.** (2024). تطوير الإشراف الأكاديمي في برامج الدراسات العليا في ضوء متطلبات الجودة الشاملة. *مجلة البحث العلمي في التربية، جامعة عين شمس، 25*(1)، 1–32. https://journals.ekb.eg/article_325941.html

14. **سلامة، أ. ح.** (2022). مؤشرات جودة الإشراف العلمي على رسائل الماجستير والدكتوراه. *مجلة التربية – جامعة بنها، 33*(2)، 145–176. https://journals.bu.edu.eg/education/article/view/4128

16. **Alzahrani, A.** (2021). Quality assurance in postgraduate supervision in Saudi universities. *International Journal of Higher Education, 10*(3), 45–58. https://doi.org/10.5430/ijhe.v10n3p45

17. **Almarri, K., & Al-Hammadi, F.** (2020). Academic supervision and research productivity in Gulf universities. *Education Research International*. https://doi.org/10.1155/2020/8893412

18. **Abu-Saad, I.** (2020). Graduate supervision and research quality in Palestinian higher education. *International Journal of Educational Research, 99*, 101498. https://doi.org/10.1016/j.ijer.2019.101498

19. **Gohar, A. S., & Qouta, M. M.** (2021). Challenges of improving the quality of academic supervision of postgraduate studies. *Journal of Educational Issues, 7*(1), 113–130. https://doi.org/10.5296/jei.v7i1.18292

20. **Saleh, A., & Mustafa, H.** (2021). Postgraduate supervision challenges in Palestinian universities. *Asian Journal of Education and Social Studies, 18*(4), 12–25. https://doi.org/10.9734/ajess/2021/v18i430448

21. **Osman, A. E.** (2021). Quality of postgraduate supervision in Sudanese universities. *Journal of African Education Studies, 6*(1), 44–58. https://www.researchgate.net/publication/352114889

22. **Elhassan, M. A.** (2020). Academic supervision and research quality in Sudanese universities. *African Educational Research Journal, 8*(2), 96–105. https://eric.ed.gov/?id=EJ1258431

23. **Al-Kaabi, A., & Al-Mansoori, S.** (2022). Postgraduate supervision practices and research outcomes in UAE universities. *Journal of Education and Learning, 11*(5), 73–84. https://doi.org/10.5539/jel.v11n5p73

24. **Almarri, K., & Al-Hammadi, F.** (2020). Academic supervision and research productivity in Gulf universities. *Education Research International*. https://doi.org/10.1155/2020/8893412

25. **Elwerfali, M. A.** (2021). Higher education quality and research supervision in Libyan universities. *Journal of Higher Education Policy Studies, 5*(3), 201–214. https://www.researchgate.net/publication/349874221

26. **Alzahrani, A.** (2021). Quality assurance in postgraduate supervision in Saudi universities. *International Journal of Higher Education, 10*(3), 45–58. https://doi.org/10.5430/ijhe.v10n3p45

27. **Abu-Saad, I.** (2020). Graduate supervision and research quality in Palestinian higher education. *International Journal of Educational Research, 99*, 101498. https://doi.org/10.1016/j.ijer.2019.101498

28. **Mohammed, S. A.** (2023). Reality of academic supervision in postgraduate programs at the University of Khartoum. *Journal of the University of Khartoum Educational, 7*(2), 91–120. https://journals.uofk.edu/index.php/edu/article/view/2678

29. **Elwerfali, M. A.** (2021). Higher education quality and research supervision in Libyan universities. *Journal of Higher Education Policy Studies, 5*(3), 201–214. https://www.researchgate.net/publication/349874221

30. **Alzahrani, A.** (2021). Quality assurance in postgraduate supervision in Saudi universities. *International Journal of Higher Education, 10*(3), 45–58. https://doi.org/10.5430/ijhe.v10n3p45

الدراسات العليا بين تشخيص الواقع وإرادة التغيير
جامعة الزاوية
المؤتمر العلمي للدراسات العليا